

## وزارة النقل

قرار رقم ١٦٨ لسنة ٢٠١٨

صادر فى ٢٠١٨/٣/٦

بتعديل بعض أحكام قرار وزير النقل رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠١  
بشأن تحديد إجراءات وشروط إصدار التراخيص بالإغراق فى البحر

### وزير النقل

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الموافقة على اتفاقية قانون البحار  
وموافقة مجلس الشعب على الانضمام إليها فى ١١/٧/١٩٨٣ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن الموافقة على انضمام مصر  
للاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى الناجم عن إغراق النفايات والمواد الأخرى فى البحر  
لعام ١٩٨٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على انضمام مصر  
للبروتوكول الموقع فى لندن سنة ١٩٩٦ لاتفاقية منع التلوث البحرى الناجم عن قلب/ إغراق  
النفايات والمواد الأخرى فى البحر لعام ١٩٧٢ ؛  
وعلى قرار وزير النقل رقم ٥ لسنة ١٩٩١ فى شأن حظر إلقاء المخلفات والنفايات  
والفضلات فى المياه الإقليمية والممرات المائية المصرية ؛  
وعلى قرار وزير النقل رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد إجراءات وشروط إصدار التراخيص  
بالإغراق فى البحر ؛

وعلى قرار وزير النقل رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٦ بتنظيم اختصاصات قطاع النقل البحرى ؛  
وعلى موافقة وزير النقل على تحصيل مقابل إصدار ترخيص الإغراق المؤرخة ٢٠٠١/٩/٣ ؛  
وعلى ما عرضه علينا رئيس قطاع النقل البحرى ؛

## قرر:

### ( المادة الأولى )

يُضاف إلى قرار وزير النقل رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه ، فقرة ثانية للمادة الخامسة ،

وفقرة ثالثة للمادة السادسة على النحو الآتى :

### (المادة الخامسة) :

#### فقرة ثانية :

يعتبر البروتوكول الموقع فى لندن سنة ١٩٩٦ لاتفاقية منع التلوث البحرى الناجم عن قلب / إغراق النفايات والمواد الأخرى فى البحار لعام ١٩٧٢ ، وأية بروتوكولات مكملة لها تنضم إليها جمهورية مصر العربية جزءاً متمماً ومكماً لقرار وزير النقل رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه .

### (المادة السادسة) :

#### فقرة ثالثة :

يؤدى المرخص إليه بالإغراق فى البحر مقابل إصدار الترخيص بالإغراق

لحساب الإيرادات بقطاع النقل البحرى على النحو التالى :

١ - بواقع ( ٥٪ ) من قيمة عقد التكرىك .

٢ - وتحصل بواقع ( ٥ , ٢٪ ) من قيمة عقد التكرىك للمشروعات التى تبرمها

الهيئات العامة للموانى البحرية والمشروعات القومية ذات النفع العام .

### ( المادة الثانية )

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير النقل

دكتور/ هشام عرفات